



الغانم يهنئ نظراءه في بونان وكازاخستان بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية كازاخستان نورلان بجاتولين ورئيسة مجلس الشيوخ داريغا نازار باييفا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهم. كما بعث الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني (سيليونغ تشوغد) في مملكة بوتان تاشي دورجي ورئيس الجمعية الوطنية (تشوغدو) وانغتشو نامغيل وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهم.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

عسكر يقترح معاشاً تقاعدياً للمؤمن عليها المتزوجة والمطلقة والأرمل

الضوابط والقرارات اللازمة لتنظيم ذلك.

مادة خامسة: تعتبر المرأة المتزوجة ولديها ولد أو أكثر ومتفرغة لرعايتهم مستحقة لمعاش تأميني يعادل المرتب الأساسي للمؤهل الدراسي الذي تحمله وفقاً للقرار الذي يصدره وزير المالية، وبما لا يقل عن 500 دينار شهرياً. مادة سادسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على أنه من منطلق حرص الدين الإسلامي على حماية المرأة وتوفير الحياة الكريمة لها، كما جاء الدستور الكويتي بدعم هذا المبدأ بأن نص على أن «الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة»، المادة 9. ولما كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 قد خلا من تنظيم بعض الأمور التي تصب في مصلحة المرأة سواء كانت موظفة أو عاملة أو حتى ربة منزل.

لذا أعد هذا الاقتراح بقانون الذي ينص في مادته الأولى على احتساب المعاش التقاعدي بالنسبة للمؤمن عليها المتزوجة وكذلك المطلقة أو الأرمل إذا كان لدى أي منهن ولدان أو أكثر بواقع 70٪ من آخر مرتب شهري عن مدة الاشتراك في الخمس عشرة سنة الأولى، أما ما زاد على هذا الحد من مدة الاشتراك في التأمين فيتم حساب المعاش التقاعدي وفقاً للنسب التي نص عليها قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976.



عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بشأن الحقوق التأمينية للمرأة ونص الاقتراح على ما يلي: مادة أولى: يتم احتساب معاش التقاعد للمؤمن عليها المتزوجة، وكذلك المطلقة أو الأرمل، إذا كان لدى أي منهن ولد أو أكثر بواقع 70٪ من آخر مرتب شهري عن مدة الاشتراك في الخمس عشرة سنة الأولى.

أما ما زاد على هذا الحد من مدة الاشتراك في التأمين فيتم حساب المعاش التقاعدي وفقاً للنسب التي نص عليها الأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 المشار إليه. مادة ثانية: تمنح صاحبة العمل التي تنتمي إلى الفئة التي تنطبق عليها شروط الباب الخامس من الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1979 الحقوق والمزايا التأمينية ذاتها التي تتمتع بها المؤمن عليها التي تنتمي إلى الفئة التي تنطبق عليها شروط الباب الثالث من الأمر الأميري ذاته.

مادة ثالثة: تمنح الموظفة والعاملة المتزوجة المؤمن عليها وليس لديها أولاد الحق في الحصول على معاشها التقاعدي، أسوة بالمؤمن عليها المتزوجة أو المطلقة أو الأرمل ولهن أولاد، متى كانت مدة الاشتراك في التأمين خمسة عشر عاماً بلغت أي منهنما السن المحددة في الجدول رقم 7 المرفق للأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 المشار إليه.

مادة رابعة: يجوز الاستفادة من خدمات الموظفين والعاملات المتقاعدات في الوظائف التي تحتاج لخدماتهن في القطاعين الحكومي والأهلي مقابل مكافأة يجوز لهن الجمع بينها وبين المعاش، ويضع ديوان الخدمة المدنية



د.عادل الدمخي

الدمخي لتخصيص ساعتين من الجلسة القادمة لمناقشة الحكم الصادر بشأن الخبراء

تفضل حقوقهم، وما ترتب على ذلك من التزامات مالية ومعيشية ووظيفية، والنظر والتحقيق في الأخطاء والمخالفات التي ذكرت في الحكم القضائي ومن المسؤول عنها، وترتيب المسؤوليات والأخطاء الواقعة في هذا الموضوع. يذكر أن محكمة التمييز قد أصدرت قراراً مؤخراً ببطالان قرارات تعيين 560 خبيراً محاسبياً وهندسياً في إدارة الخبراء بوزارة العدل.

ووفقاً بين المواطنين. وأضاف أنه ووفقاً للمادة (8) التي تنص على أن تصون الدولة دعوات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين. لذلك، تقدم بهذا الطلب لتخصيص ساعتين من الجلسة القادمة وإدراجها على جدول الأعمال والدعوة إلى تشكيل لجنة بخصوص الحكم الصادر بحق الخبراء والآثار المترتبة عليه سواء كانت القانونية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وإيجاد الحلول التي

تقدم النائب د. عادل الدمخي بطلب تخصيص ساعتين من الجلسة القادمة لمناقشة الحكم الصادر بشأن الخبراء وتداعياته. وقال الدمخي في طلبه إنه وبالنظر إلى الحكم القضائي رقم 911 لسنة 2019 إداري، الخاص بإدارة الخبراء والآثار المترتبة عليه ووفقاً للمادة (7) من الدستور الكويتي التي تنص على أن العدل والحرية والمساواة دعوات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة

خلال ندوة أقيمت أمس في جامعة الكويت بحضور الفيلى وبوعركي

بدر الملا: قانون محاكمة الوزراء جاء لحماية الوزراء وليس لمحاسبتهم ويجب تعديله



(زين علام)

د.محمد الفيلى ود.بدر الملا ود.حسين بوعركي خلال الندوة

سلطان العبدان

أكد النائب د. بدر الملا أن قانون محاكمة الوزراء الحالي توسع في نطاق تطبيقه بالمخالفة لتوازن آخرى، مبيناً أنه ليس هو القانون الأول بهذا الشأن بل إن هناك قانوناً سبقه وتم إلغاؤه في عام 1994، لافتاً إلى أن قانون عام 1995 أصبح ملكياً أكثر من الملك وأعطى نوعاً من الحصانة للوزراء ومنح القدسية حتى للوزراء السابقين. وقال الملا خلال ندوة بعنوان «محاكمة الوزراء.. ومكافحة الفساد» التي أقيمت أمس في مسرح عثمان عبد الملك بكلية الحقوق بجامعة الكويت، إن هذا القانون جاء لحماية الوزراء وليس لمحاسبتهم، إذ أنه عندما صدر هذا القانون خالف نصاً دستورياً قائماً وهو المادة 167 من الدستور. وبين الملا أن قانون مكافحة الفساد نص على

والنص الدستوري لم يذكر كلمة محكمة وزراء بل ورد قواعد إجرائية خاصة. وتساءل: «لماذا لم يحدث منذ صدور قانون محكمة الوزراء أي إدانة؟ وهل نحتاج نظرة أخرى للانتقال من فكرة البلاغ لفكرة الموضوع، وأي مبلغ لا يستطيع إحضار جميع المستندات لأنه لا يملك الخبرة».

القانون الدستوري د. محمد الفيلى أن قانون إنشاء المحكمة الدستورية ظهر نتيجة تطورات، والواقع هو من فرضه، وقانون محكمة الوزراء تم تفصيله على الواقعة ونحن أمام قانون شكلته الأحداث ولم يشكله النص الدستوري. وبين الفيلى أن لدينا اليوم اقتراحاً بقانون لتعديله،

من التحقيق.. وهذه قدسية للوزراء». وأكد الملا أن الادعاء المدني أمر مهم جداً للمجني عليه لأن له قوة في المرافعة الشفوية ولماذا يحظر على الادعاء المدني الحضور في محكمة الوزراء، فنحن أمام قانون حماية الوزراء وليس محاكمة الوزراء».

جرائم أخرى، والتشريع يجب أن يكون على المحتوى والموضوع، مبيناً أن الإجراءات في تطبيق هذا القانون هي رفع الحصانة عن الوزير التي منحها له القانون، فهل تم ذلك؟ وأكد أن غالبية البلاغات تحفظ لعدم الجدية، فهناك خطوات حصة تم بحث ثم تظلم ثم تحقيق ثم تظلم

أقيمت مساء أمس الأول في ديوان النائب السابق بدر الداوم

ندوة «نبيها عفو»: الضغط الشعبي على نواب الأمة لإقرار قانون العفو الشامل



د.عبيد الوسمي



عبدالحادي الجميري



بدر الداوم

وفيما يخص قضية دخول المجلس تساءل الوسمي: كيف يتم الحكم على أشخاص بتهمة الاعتداء دون أن يتم تحديد الأشخاص المعتدى عليهم في القضية؟، موضحاً أن القضية ليس قضية عفو خاص أو عام وإنما خطأ حكومة والحكومة يجب أن تتحمل أخطاءها وتقوم بتصحيح هذه الأوضاع الخاطئة. من جانبه، أكد عضو المجلس المبطل الأول بدر الداوم أن العفو المطلوب هو العفو الشامل لأن الرجال الموجودين اليوم في تركيا مؤمنون بما قاموا به من محاربة الفساد وخصوصاً بقضية دخول المجلس، مؤكداً أنهم لم يخطئوا أو يعتدوا على أحد.

وأضاف الداوم: «اليوم دورنا كشعب كويتي أن نقف بجانب الحكوميين المغتربين خارج البلاد ونؤيد أي حملة تدعو للعفو الشامل ونمارس دورنا بالضغط على النواب للموافقة على قانون العفو الشامل».

عليه ان يرجع الى الدستور الكويتي وتحديداً الى المادة 75 والتي تنص على ان العفو الشامل يصدر بقانون، والقانون يخرج من مجلس الأمة وان قامت الحكومة برد اي قانون يحيله لها المجلس يحق للمجلس التصويت عليه بأغلبية مري أخرى وبحال الموافقة على القانون يفرض القانون.

وتساءل العميري: «من سيقف ضد العفو الشامل في حال طرحه في مجلس الأمة كمشروع بقانون فلا يعقل أن يكون هناك نائب يمثل الأمة يقف ضد العفو عن نواب سابقين حاربوا الفساد». من جهته، رفض عضو المجلس المبطل الأول د.عبيد الوسمي توظيف الحكومة للقانون ضد مجموعة من السياسيين، محذراً من أن هذا الأمر سيؤدي إلى انهيار المؤسسات وتعطيل فاعليتها الحقيقية في النظام الدستوري وقوانين الدولة، مطالباً بوجود موقف شعبي وطني يرفض هذه الممارسات.

بدر السهيل أكد نواب سابقون على ضرورة إقرار قانون العفو الشامل عن الحكوميين بقضية دخول المجلس، مؤكداً أن العفو الشامل حق دستوري يستحقه النواب والشباب الحكوميين بالقضية إذ أن القضية جاءت بسبب محاربة الفساد في تلك الحقبة.

وطالبوا خلال ندوة «العفو مطلب شرعي واستحقاق وطني» التي أقيمت مساء أمس الأول في ديوان بدر الداوم بمشاركة وحضور عدد من النواب الحاليين والنواب السابقين وشخصيات من رابطة دعاة الكويت، الشعب الكويتي بالوقوف بجانب الحكوميين من خلال الضغط على نواب مجلس الأمة للتوقيع وإقرار قانون العفو الشامل. وقال النائب السابق عبدالحادي الجميري: إن قضية العفو الشامل قضية دستورية بحته والذي يقول غير ذلك



(احمد علي)

جانب من الحضور

AUK®

WHY AUK?

ليش؟



DISTINGUISHED FACULTY

هيئة تدريس متميزة

الجامعة الأمريكية في الكويت حاصله على الاعتماد المؤسسي من مجلس الجامعات الخاصة - وزارة التعليم العالي في دولة الكويت. كما ترتبط الجامعة الأمريكية في الكويت بمكتزة تفاهم وتعاون مع كلية دارتموث في الولايات المتحدة الأمريكية

The American University of Kuwait
AUKtweets @AUK_Kuwait AUKVideos
Tel: 1802040 / (+965) 2224-8399, Ext: 3148
admissions@auk.edu.kw www.auk.edu.kw